التداعيات الاجتماعية والثقافية لسد مكحول

الأزمة الإنسانية المقبلة في العراق

ملخص تنفيذي

> سيعيد بناء سد مكحول تشكيل المشهد الاجتماعي والثقافي وجغرافية محافظتي صلاح الدين وكركوك، ويشكل الأزمة الإنسانية المقبلة في العراق.

الغرض منن سد مكحول هو إنشاء خزان بسعة 3 مليارات متر مكعب لتنظيم الموارد المائية، وتقوم وزارة الموارد المائية بتنفيذ المشروع الآن. ومنذ أنْ بدأ العمل في كانون الأول/ يناير 2021 لم تكن هناك أية محاولة للتحدث أو التعامل مع المجتمعات المحلية. ويمكن أن يعطل السد الحياة اليومية لنحو 118و412 فرداً في وقت يعود فيه نوع من الحياة الطبيعية تدريجياً إلى المنطقة، ولا سيما في سياق احتلال الدولة الإسلامية الأخير لها وعواقبه الضارة.

ومنذ بدء العمل في بناء السد، لم يكن هناك تقييم اجتماعي أو مجتمعي لتأثيره المحتمل. وإقراراً بهذا الوضع المقلق، طلبت ليوان – وهي منظمة عراقية غير حكومية (NGO) - دعماً من المنظمة الدولية للهجرة (IOM) لدراسة التأثير الإنساني والثقافي للمشروع وإيصال أصوات المجتمعات المحلية إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين وصنّاع القرار.

وتم اعتماد طريقة قائمة على الناس لاستكشاف الأبعاد الاجتماعية والثقافية لسد مكحول بشكل أفضل. وعلى وجه التحديد، تم تصميم هذا المشروع لفهم بشكل أفضل كيفية استيعاب المجتمعات المحلية في 39 قرية ومنطقة سكنية للمشروع وكيف سيؤثر ذلك على طرق عيشهم وحياتهم الاجتماعية والاقتصادية والمشهد الثقافي. فقد تم جمع بيانات قائمة على الأدلة لضمان عدم نسيان هذه الأصوات أو تهميشها. وفي هذا السياق، يعالج هذا المشروع هذا القصور في التواصل والمشاركة مع سكان حوض مكحول لالتقاط وجهات نظر سكان المنطقة. وعلى هذا النحو، يعتزم هذا المشروع تشجيع التشاور على نطاق واسع في وقت لا يتم بذل جهد منظم لمعالجة مخاوف المجتمعات المحلية.

إنَّ غياب الخطط المتكاملة المتعلقة بالمجتمعات المحلية، والافتقار إلى تنسيق الوكالات بين الدول، والنقص العام في تدفق المعلومات والتعليمات حول السد قد أثَّر بشكل سلبي على التصورات الخاصة بالمشروع وفوائده المحتملة. وبشكل أكثر تحديداً، لم تكن هناك مساع لتقييم خسائر البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المرافق الأساسية الصحية، والمياه، والكهرباء، والمدارس. وبالمثل لم تتم مناقشة الترتيبات البديلة والتعويضات. ولذلك يعتِّم جوٌّ من عدم اليقين على مجمل مشروع سد مكحول.

وقد أدت ندرة البيانات والارشادات من وكالات الدولة، وعلى الخصوص من وزارة الموارد المائية، إلى تشكيك المجتمع بأسره فيما إذا كان السد مناسباً لمعالجة أزمة المياه في العراق. وبالفعل، أعرب 96٪ من المُستطلَعين عن رغبتهم في الحصول على مزيد من المعلومات حول كيفية تأثير سد مكحول عليهم وعلى قراهم. وفضلاً عن ذلك، فلم يتم حساب التكاليف الاجتماعية

والثقافية التي قد تنجم عن بناء السد وهي غير معروفة حالياً. وبصورة أكثر تحديداً، لم تظهر قوائم الجرد المتعلقة بالأسر والمجتمعات المحلية في أي خطط على مستوى الدولة. وفي حين أنَّ مثل هذا المسعى يجب أن يشكل مكوناً ضرورياً في أي تقييم، فإنَّ نتائج النزوح، والتمزق الاجتماعي المصاحب، وقضايا مثل التعويض قد تعطل التماسك الاجتماعي والحياة القائمة في المنطقة وتسبب عدم استقرار كبير داخل الأسر وبين المجتمعات المحلية.
وقد أظهر هذا البحث أنَّ هناك تَوَجُّساً وخوفاً كبيرين بشأن الكيفية التي سيؤثر بها السد الذي يُتوقع استكماله في غضون خمس سنوات على الحياة اليومية للمجتمعات المحلية في المنطقة. ووفقاً للأرقام التي تم الحصول عليها من هذه الدراسة، فسيتم غمر أكثر من 150 كيلومتراً مربعاً من القرى المأهولة بالناس وإغراق 67 كيلومتراً مربعاً من الأراضي الزراعية. وقد يؤدي الى خسارة ما يصل إلى 61000 رأس من الماشية أيضاً، الأمر الذي قد يؤدي إلى مزيد من المخاوف المتعلقة بالأمن الغذائي للبلد بأكمله. وهذا التقرير، وهذا المشروع الذي تدعمه المنظمة الدولية للهجرة بشكل عام، هو محاولة لوضع الناس والمجتمعات المحلية في قلب مشروع سد مكحول.

وتم اعتماد مقاربة متعددة الأساليب لاستكشاف وجهات نظر المجتمع المحلي في حوض سد مكحول، وهي منطقة تمتد في محافظتي صلاح الدين وكركوك. وشكلت استطلاعات الرأي والاستبيانات والمقابلات المتعمقة وإعداد خرائط الموجودات المجتمعية لكلّ قرية وأشياء مثل الثروة الحيوانية الأساس المركزي لهذا البحث.

وهذه المقاربة القائمة على الناس، التي تم تنفيذها مع باحثين من المنطقة نفسها، تمثل المحاولة الأولى في العراق لفهم التأثير الاجتماعي والثقافي للمشاريع الوطنية مثل بناء السدود. وفي تاريخ بناء السدود في العراق، حيث دمر الكثير منها الأراضي الزراعية، واقتلع مدناً وسكاناً بأكملها، وقلل التنوع البيولوجي، وأغرق المواقع الأثرية الكبيرة، فمن المرجح أن يكرر سد مكحول أخطاء الماضي. وإذا كان هناك أي شيء، فإنَّ هذا التقرير هو دعوة لإشراك السكان الأكثر عرضة للخطر في التخطيط لمشروع سد مكحول والتأكد من أن عملية صنع القرار على جميع مستويات جوانب الدولة ودوائرها الفرعية يجب أن تحترم أولاً وقبل كل شيء مصالح المجتمعات المحلية.

وفي غَمرَة انعدام الثقة المستمر في سلطات الدولة، ولا سيما في ضوء الحرب والصراع الأخير والدمار الذي أحدثه تنظيم الدولة الإسلامية، تتخوف المجتمعات المحلية من تنظيم نفسها للتعبير عن مظالمها بشأن سد مكحول. فهناك غياب واسع للثقة مع صانعي القرار، وقد قيل بشكل عام أن أي تعبير عن السخط بخصوص سد مكحول سيرد بآذان صماء، وسيتم تجاهل أصواتهم، أو الأسوأ من ذلك، التعامل معها بريبة.

ويمكن أن تشكل النتائج الرئيسية لهذا البحث أساساً لمقاربة جديدة للاعتبارات المتعلقة بمستقبل سد مكحول. وعلى وجه التحديد، يجب إجراء دراسة شاملة للتكاليف والفوائد قبل اكتمال السد. فلم يتم تقييم حيازات الأراضي الحالية بشكل كافٍ، وكذلك لم يتم حصر الموجودات العائلية والمجتمعية. وعلى سبيل المثال، فإنَّ الموجودات المجتمعية مملوكة جزئياً بشكل مشترك بين العائلات والمجتمعات. وهناك مخاوف من أن يكون التعويض غير عادل وغير شفاف ولا يتناسب مع الموجودات القائمة. فمن المرجح أن تؤدي إمكانية التعويض غير العادل إلى احتكاكات ونزاعات داخل الأسر وبين المجتمعات، وهو الخوف الذي تم التعبير عنه بشكل واسع خلال المقابلات وجمع البيانات الأخرى المستخدمة في هذا البحث.

وكما سيؤثر سد مكحول بشكل كبير على العدد المرتفع نسبياً للأسر التي تعيلها نساء نتيجة الحرب الأخيرة. وتحصل عضوات المجتمعات المحلية على ما يشبه الاستقلال الاقتصادي من خلال الزراعة على نطاق صغير. وقد كانت هناك أسئلة حول ما إذا كان أي تعويض سيأخذ في الاعتبار المواقف المحددة والفردية لطبقات المجتمع المختلفة. فإنَّ طبيعة المجتمع المحلي تعني أن النساء كن يعتمدن بشكل خاص على الذكور من أفراد عوائلهن أو أسرهن. وإنَّ أية اضطرابات في توليد الدخل من قطع الأراضي الصغيرة الواقعة في حوزتهن ستؤثر بشكل غير متناسب على سبل عيشهن. وبسبب تأثرهن النسبي، كانت النساء بشكل عام أكثر قلقاً من الرجال بشأن انعدام الأمن الغذائي. وتتعلق المخاوف الأخرى لعضوات المجتمعات المحلية باضطراب البنية التحتية الحالية للدعم والخدمات المتاحة لهن حالياً، بما في ذلك الكهرباء - وهي ضرورة في أشهر الصيف في العراق - والحصول

على مياه الشرب. وكان هناك مصدر قلق إضافي وهو أن السد يمكن أن يؤدي إلى تعطيل الحياة المدرسية للأطفال بشكل أكبر، حيث تخلف العديد من الأطفال في سن الدراسة عن التعليم بسبب النزاع.

وكانت عراقيل التوظيف وسبل العيش ومصادر الدخل مصدر قلق كبير للأشخاص الذين تمت مقابلتهم. وعلى التوالي، كان هناك 60٪ من المشاركين قلقين بشأن فقدان وظائفهم. في حين رأى عدد صغير نسبياً من المُستطلَعين إمكانية الحصول على وظائف جديدة من خلال المشروع، بينما معظم المجتمعات المحلية يظن أنّ سد مكحول سيؤثر سلباً على مصادر دخلهم الحالية. في حين أن الموظفين الحكوميين الذين يتقاضون رواتب كانوا أفضل بشكل عام لتحمل النتائج السلبية لسد مكحول، فقد أشاروا أيضاً إلى أنهم يشاركون في أعمال زراعية صغيرة لتنمية المنتجات لأسرهم وزيادة الدخل الحالي. ورأى المستطلَعون الذين كانوا من عمال المزارع وملاك الأراضي أن سد مكحول يمثل تهديداً خطيراً لسبل عيشهم ولكامل البنية التحتية للعمل والتوظيف الراسخة في الاقتصاد الزراعي في المنطقة.

وكان أحد المشاغل الرئيسية هو احترام أسلاف الناس، خاصة وأن مواقع الدفن والمقابر يمكن أن تغرق في المنطقة. وكان هذا سؤالاً محورياً في المجتمعات ذات العلاقات المتينة والتي رأت أن استمراريتها وإرثها مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بتاريخها الطويل في المنطقة. وكان يُنظر إلى فيضان المقابر التي تعود إلى قرون على أنه عدم احترام للمتوفين وشرف القبائل والعائلات.

وأظهر جميع المستطلَعين اهتماماً قوياً بضمان أن تأخذ طبيعة التعويض وإعادة التوطين أسلوب حياتهم في الاعتبار. وتم رفض استبدال حيازاتهم الحالية من الأراضي بتخصيص عمارات سكنية بشكل غريب. وبشكل لافت للنظر، ذكرت المجتمعات المحلية أنها كانت مهتمة بالاقتراب من تراثها الطبيعي، أي المناظر الطبيعية المكونة من الجبال (خاصة سلسلة جبال مكحول) ونهر دجلة والسهول الريفية. وكذلك تم رفض الحياة الحضرية كشكل من أشكال الحياة البديلة.

وكان عند المجتمعات المحلية التي تعيش بالقرب من المواقع الأثرية ما يشبه المعرفة حول أهميتها، ولا سيما في منطقة آشور الفرعية، التي تحتوي على موقع التراث العالمي لليونسكو في قلعة الشرقاط. وبخلاف ذلك، كان هناك عدم اهتمام عام بالمجموعة الغنية من المواقع الأثرية، وبالتحديد تراث العصر الآشوري والأكادي والعبيد وأوروك. وتم تجاهل معرفة ومناقشات الإمكانات السياحية في المنطقة بشكل عام أو لم تظهر في مناقشات تأثير سد مكحول، الأمر الذي ترك مجالاً كبيراً للعمل مع الوكالات والمنظمات المعنية ذات الصلة بالتراث الثقافي.

إنَّ التمزق في الترتيبات الاجتماعية القائمة في منطقة سد مكحول، وبخاصة في وقت تزايد الهجمات ضد قوات الأمن العراقية، يهدد بزعزعة استقرار المنطقة بأكملها. وكان هذا خوفاً آخر وسط المستطلَعين، حيث أدى اقتلاع مجتمعات محلية بأكملها إلى زيادة الفوضى الاجتماعية وإمكانية المزيد من انعدام الأمن، وهو ما يمكن أن يستغله تنظيم الدولة الإسلامية، والذي لا يزال حاضراً بقوة في المنطقة.

ويتطلب مشروع بناء سد مكحول التشاور بين الوكالات، وهو ما لم يحدث بعد. فقد تم تخصيص أموال الميزانية من الدولة المركزية مباشرة لبناء سد مكحول، وإن لم يكن هناك تنسيق مع الوزارات الأخرى، مثل وزارة الثقافة والسياحة والآثار ووزارة الهجرة. فمثل هذا الوضع، الذي يشير إلى سياسات العراق الممزقة – لا يفصح إلا عن القليل للمجتمعات المحلية التي تُركت في شك لما قد تكون عليه تداعيات هذا المشروع الذي تبلغ تكلفته عدة مليارات من الدولارات. وقد تساعد مشاركة الوكالات الحكومية الأخرى بزيادة الوعي في تداخُل العديد من العوامل التي ينطوي عليها بناء السد، بما في ذلك البنية التحتية المدنية، وسبل العيش، وإعادة التوطين.

النتائج الرئيسية

- يشمل الحوض المتضرر 39 قرية مأهولة وقرية واحدة مهجورة، ويغطي مساحة تزيد عن 156.83 كيلومتراً مربعاً ويبلغ عدد سكانها 118.412 نسمة.
- كشفت الدراسة أن أكثر من 395 منشأة مدنية (مدارس، وعيادات، ومحطات مياه وكهرباء، ومقابر، وملاعب رياضية، ومراكز ثقافية) سيتم إغراقها.
- سيتم محو ما يقدر بنحو 67.65 كيلومتراً مربعاً من الأراضي الزراعية الخصبة والعقارات والبساتين الخصبة خلال السنوات الخمس المقبلة.
- سيتم أيضاً فقد ما يقرب من 61.146 رأساً من الماشية أو يجب بيعها أو نقلها، بما في ذلك الأبقار والأغنام والماعز.
- أعرب المستطلَعون عن عدم موافقتهم العامة على المشروع، حيث عارضه 82٪ منهم بحزم.
- صرح 96٪ من المستطلعين بضرورة الحصول على معلومات واضحة ومهنية عن سد مكحول.
- أظهرت الاستطلاعات أنّ 60٪ من المجتمعات المحلية المشمولة في هذه الدراسة كانت قلقة من تأثير سد مكحول على سبل عيشهم ومصادر دخلهم.
- أعرب 52٪ من سكان حوض مكحول عن قلقهم الشديد من فقدان الخدمات العامة الأساسية مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحي، بينما كان 47٪ منهم قلقين بدرجة متوسطة.
- أعرب المستطلعون في 39 قرية بشكل كبير عن قلقهم بشأن احتمالية تجدد الصراعات العرقية والقبلية والدينية، وهو رقم وصل إلى 79٪ من جميع الذين تمت مقابلتهم.
- سيغمر سد مكحول 183 موقعاً أثرياً، جزئياً أو كلياً، في المنطقة، بما في ذلك آشور، أحد مواقع التراث العالمي لليونسكو منذ عام 2003. ومعظم هذه المواقع لم يتم توثيقها ولم يتم التنقيب عنها بشكل كافٍ.
- حدد المشروع 11 موقعاً محفوراً، والتي ستتأثر بشكل مباشر بالمشروع. هذه المواقع هي مدينة آشور، كار توكولتي نينورتا، تل الزاب، تل النمل، تل الهوجنة، تل الفَرس، تل النول، تل فرحة، تل مرموس 1 و 2، قصر البنت، وخان النمل

توصيات للعمل

جمع المشروع مجموعة من التوصيات من خلال المقابلات المختلفة والمنتديات المجتمعية والاجتماعات مع صانعي القرار المحليين والمركزيين والمناقشات مع الأكاديميين المتخصصين. وهذه الاقتراحات هي خطوات ملموسة لاتخاذ إجراءات فورية موجهة إلى القادة المحليين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والحكومة العراقية المحلية والمركزية، والمنظمات الدولية التي يمكن أن تستخدم هذه الدراسة كأساس لوضع المجتمعات المحلية في مركز أي تخطيط مستقبلي بشأن السد.

توصيات لقادة المجتمع المحلي وللمجتمع المدني

- تطوير مجموعات مناصرة مجتمعية وايصال تخوفات المجتمع المحلي واهتماماته إلى المؤسسات الحكومية المحلية والمركزية.
- تشكيل لجان مع المؤثرين المجتمعيين وزعماء القبائل والشخصيات العامة للتنسيق والضغط على أعضاء مجلس النواب المحليين للتأثير على الفرع التشريعي للحكومة من أجل تعويض عادل وتحسين التواصل والشفافية.
- تنظيم مشاورات مكثفة مع المجتمعات المحلية للقرى المتضررة للاتفاق على قائمة موحدة من المطالب التي سيتم تقديمها والتفاوض بشأنها مع السلطات.
- تطوير آليات توثيق للمجتمع المدني والمجتمع المحلي للحفاظ على تراث المشهد المحلي والمنطقة وذاكرتهما، بما في ذلك أرشيف سمعي بصري رقمي للمنطقة.
- إجراء جلسات توعية من قبل المجتمع المدني المحلي ووسائل الإعلام لمواجهة الشائعات، وتوفير الوساطة مع السلطات ومعالجة الأسئلة والمخاوف المتعلقة بالمشروع.

توصيات للحكومة العراقية

- إجراء تحليل شامل للتكاليف والفوائد لتأثير سد مكحول، مع مراعاة المجتمعات المحلية وحالات حياتهم والمخزونات الحالية.
- تطوير مصادر المعلومات، بما في ذلك إنشاء مركز استشاري مصمم لدعم المجتمعات المحلية في منطقة حوض سد مكحول.
- استكشاف ترتيبات بديلة لإدارة الموارد المائية، بما في ذلك خزانات المياه والسدود في المناطق الأقل كثافة سكانية وذات الأهمية الثقافية.
- تطوير التنسيق والتواصل والتخطيط بين الوكالات وبين الوزارات لفريق العمل الذي من شأنه تقييم المشروع بأكمله.
- التأكد من أن أية عملية صنع قرار مهم يمكن أن تؤدي إلى تعطيل الحياة أو تغييرها يجب أن تشمل التشاور مع المجتمعات المحلية ومشاركتها النشطة.
- تطوير لجنة تعويض مهنية يقودها خبراء ينبغي أن يكون عملها على أساس خصوصيات كل أسرة ومجتمع محلي. وتنبغي أن تكون هذه العملية شفافة وعادلة ومتناسبة مع الظروف الحالية، وبخاصة مع الموجودات العائلية والمجتمعية.
- دراسة التأثير البيئي لغمر النظام البيئي وتوثيق وحفظ أي أنواع من الحيوانات أو النباتات المهددة بالانقراض والنموذجية للمنطقة.

- النظر في تداعيات تعطل الأنشطة الزراعية في المنطقة على الأمن الغذائي للعراق وتقديم بدائل للمحاصيل والماشية المفقودة.
- التنسيق مع المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة لتقديم التخطيط والمشورة والموارد لإدارة الأزمة الإنسانية والثقافية الناتجة عن المشروع.

توصيات للمنظمات الدولية

- تقديم الدعم الفني للحكومة العراقية لضمان تقليل النتائج السلبية لسد مكحول على المجتمعات المحلية.
- تعريف الحكومة العراقية على أفضل الممارسات الدولية لإدارة الأزمات في المشاريع الوطنية المعقدة وتأثيرها الإنساني والثقافي.
- تمويل دراسات متابعة حول الأثر الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والنفسي للتهجير المجتمعي وتدمير قرى كاملة ومواقع تراثية وتقديم المساعدة المالية والنفسية للسكان المتضررين بالتنسيق الوثيق مع السلطات العراقية.
- تقديم المشورة للحكومة العراقية ومنظمات المجتمع المدني حول استقرار المجتمع المحلي للمساعدة في تخفيف أي توترات ناتجة عن النزوح، وكذلك حول عملية التعويض والمساعدة في دعم الجهود التي تعزز التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي.
- المساعدة في توثيق وحفظ التراث المادي وغير المادي للمنطقة وسكانها للأجيال القادمة من العراقيين والعالم.